



مجلة القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة

قاسي فوزية

ردمك : ISSN 2253 - 0266

رقم 4 / 2015

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسمياً جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر في العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد دراسات يندرج بعضها في القانون الدستوري وكذلك قانون الأعمال وقانون المالية إضافة إلى القانون الجنائي والبعض الآخر في العلوم السياسية.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

أمانة تحرير المجلة
قاسي فوزية

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. شريال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
د. فاضلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

أركان القرار الإداري الإلكتروني

أ. مسعودي هشام

أستاذ مساعد قسم —أ— وعضو المخبر الوطني للمرافق العمومية والتنمية
كلية الحقوق والعلوم السياسية-سيدي بلعباس

ملخص:

"في نطاق التطور الحاصل في التعاملات عن طريق استخدام الأسلوب الإلكتروني لتمشية العديد من الأمور، وذلك ضمن مفاهيم ما يعرف بالحكومة الإلكترونية فإن القرار الإداري حصل على نصيبه من هذا التطور، وبدأت أبعاده تتخذ أشكالاً متعددة قد تختلف في كثير من الأحيان عن المفاهيم السابقة، فالقرار الإداري الإلكتروني قد تكون له الأركان نفسها، ولكن تفاصيلها تختلف عن القرار الإداري العادي، ولذلك كان لابد من إعادة النظر في الأركان المذكورة وتمحيصها من جديد لمسايرة التطورات في هذا الشأن."

مقدمة:

في سبيل أداء الإدارة لوظائفها ونشاطاتها فإنها تمارس أنواعاً متعددة من الأعمال وتنقسم هذه الأعمال إلى قسمين: مادية وقانونية، أما الأعمال القانونية فتصدر عن الإدارة بهدف ترتيب آثار قانونية محددة كإنشاء مراكز قانونية جديدة أو إحداث تعديلات في مراكز قانونية قائمة أصلاً أو إلغائها. وتظهر الأعمال القانونية عن الإدارة بصورتين: الأولى: بإرادتها المنفردة وتسمى بالقرارات الإدارية. والثانية: تصدر باتفاق إرادة الإدارة مع إرادة أخرى، حيث تبرم العقود الإدارية.

وفي نطاق بحثنا هذا سنركز على موضوع القرار الإداري وتحديد أركان هذا القرار في نطاق الحكومة الإلكترونية. وقد تم تعريف القرار الإداري بتعريفات عدة منها أنه (عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة والملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة لإحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة، أما بإنشاء مركز قانوني جديد (عام أو فردي) أو تعديل لمركز قانوني قائم أو إلغاء له¹، وبأنه (إعلان للإرادة يصدر عن سلطة إدارية في صورة تنفيذية، بقصد إحداث أثر قانوني إزاء الأفراد)²، كما عرف بأنه (عمل قانوني يصدر بالإرادة المنفردة من قبل الإدارة، ويكون من شأنه تعديل الأوضاع القانونية بما يفرضه من التزامات وما يمنحه من حقوق)³.

وقد اتجه الرأي الراجح في الفقه إلى أن القرار الإداري يستند إلى خمسة أركان، إن صحت أمسى القرار الإداري صحيحاً ومشروعاً ومنتجاً لآثاره القانونية، وإن تخلف أحدها بطل القرار، وهذه الأركان هي الاختصاص والشكل والسبب والمحل والغاية.

1 علي محمد بدير، عصام عبد الوهاب البرزنجي ومهدي ياسين السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، (بغداد: 1993)، ص 415.

2 Hauriou M.-droit administratif-12ed – p.73.

3 Vedel G.- droit administratif – 3ed – 1964 – p.151.

وفي نطاق ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، فإن أركان القرار الإداري لم تبقى على حالها، فاليوم اتجهت بعض الإدارات إلى استخدام الحاسبة الإلكترونية في إنجاز الكثير من الأعمال التي كان وما يزال الموظف العام يقوم بأدائها وذلك بشكل مسبق أو شبه مستقل عن العنصر البشري، بحيث أصبح بإمكان البرامج الإلكترونية في الحاسبات المذكورة إصدار القرارات الإدارية المهمة وغير المهمة، وهنا سنحاول أن نبحث في تأثير هذا التطور المهم على أركان القرار الإداري، فهل بقيت على حالها أم تطورت وسأيرت مفاهيم الحكومة أو الإدارة الإلكترونية، وإذا ما صير إلى هذا التطور فما هي الأبعاد الجديدة لأركان القرار الإداري الإلكتروني، وما هي السمات التي تميزه عن القرار الإداري العادي.

لقد ارتأينا بحث الموضوع المذكور بالطريقة نفسها التي سار عليها معظم الفقهاء لبحث أركان القرار الإداري، وفي أثناء ذلك سننتطرق إلى مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وأركانه ومدى الاختلاف بينه وبين الأركان المعروفة للقرار الإداري. وعليه فسنبحث هذا الموضوع في خمسة مباحث مقسمة حسب أركان القرار الإداري.

المبحث الأول

ركن الاختصاص

تستلزم الوظيفة الإدارية لأداء نشاطاتها بالوجه المطلوب أن يتم توزيع الأعمال الإدارية على الهيئات أو الموظفين العموميين، فالقرارات الإدارية لا يمكن أن تتخذ إلا من قبل الجهة أو الموظف المختص بذلك، إذ يحدد القانون الاختصاصات الممنوحة لهذه الجهات، بحيث يمكن والحالة هذه الإلمام بالحدود والإمكانات والسلطات التي يجوز التحرك في ضوءها والالتزام بعدم تجاوزها. وبذلك فإن وظيفة ركن الاختصاص بالنسبة

للقرار الإداري هي تحديد جهة أو موظف معين له إمكانية وصلاحيّة إصدار قرار معين دون غيره¹.

وقد سار الفقه على هذا النهج في التعريف بركن الاختصاص² إذ يتم التركيز على إمكانية اتخاذ القرار الإداري من قبل جهة أو فرد معينين، أما في نطاق الحكومة الإلكترونية فإن هذه الإمكانية في اتخاذ القرارات الإدارية تتوسع لتشمل إمكانية اتخاذه آلياً، وبمعزل عن العنصر البشري، وذلك عن طريق ما يعرف بأتمتة الأنظمة الإلكترونية والذي يقصد به إمكانية ممارسة الأعمال الإدارية واتخاذ القرارات اللازمة بطريقة إلكترونية تجري بشكل مستقل وآلي دون حاجة للعنصر البشري³. فقد تم ابتكار برامج إلكترونية تعمل تلقائياً وتحل محل الموظف العام في ممارسة الكثير من الأعمال المهمة وغير المهمة، والتي كان يؤديها بواسطة إصداره للقرارات الإدارية، فعلى سبيل المثال استحقاق الموظف العام للزيادة السنوية، فقد أصبح بالإمكان منحه هذه الزيادة آلياً، فبعد إدخال المعلومات عن هذا الموظف في برنامج معد لهذا الغرض، وتحديثه بالتشكرات أو العقوبات إن وجدت، فحينها يمكن عن طريق البرنامج المذكور أتمتة هذا العمل وإصدار قرار إداري بمنحه الزيادة السنوية التي يستحقها.

وكذلك لو تم الإعلان عن وظيفة حكومية فإنه بإمكان الراغب في التعيين أو التعاقد إرسال بياناته على الموقع الإلكتروني للجهة المذكورة، وحينها يقوم البرنامج الإلكتروني المعد لهذا الغرض باستلام هذه البيانات وتدقيقها وإحصائها وإرسال رسالة إلكترونية للمتقدم تعلمه باستلامها، كذلك إنها ترسل البيانات المذكورة إلى الجهة المختصة بالتعيين أو التعاقد، ويعد الإرسال المذكور قرارات إدارية إلكترونية.

1Waline M. – droit administratif – 9ed – 1963 – p.452.

2 ماهر صالح علاوي الجبوري – مبادئ القانون الإداري – الموصل – 1996 – ص 161. ود. نواف كنعان – القانون الإداري – الكتاب الثاني – عمان – 2005 – ص 251 – 252.

3 عبد الفتاح بيومي حجازي – الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني – الاسكندرية – 2004 – ص 73.

وبذلك فإن القرار الإداري الإلكتروني يتخذ من جانب الحكومة الإلكترونية من قبل برنامج معد لذلك، وهنا يمكن القول إن البرنامج الإلكتروني المعد للترقية مثلاً يكون هو المختص بأتمتة هذه الأعمال، في حين ينتفي ركن الاختصاص بالنسبة لعملية الترقية إذا ما صدرت عن برنامج معد لغرض استكمال أعمال التعيين. ويشير ركن الاختصاص في القرار الإداري العديد من المسائل كبيان مصادر قواعد الاختصاص وخصائصها وصور وعناصر الاختصاص.

أولاً- مصادر قواعد الاختصاص:

يتم تحديد الاختصاص بالنسبة للقرارات الإدارية في أغلب الأحيان من قبل المشروع سواء بالدستور أو القوانين أو الأنظمة والتي تحدد اختصاص الموظف العام أو الهيئة الإدارية بشكل صريح، وبالنسبة للقرار الإداري الإلكتروني فإنه يتخذ من قبل الوسيط الإلكتروني المؤتمت والذي عرف بأنه (برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل، كلياً أو جزئياً، دون إشراك أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له)¹.

وعليه فإن الوسيط المذكور هو المختص في إصدار القرار الإداري الإلكتروني ويكون مصدر هذا الاختصاص هو المشرع أيضاً، فقد نص قانون التجارة الإلكترونية في إمارة دبي رقم (2) لسنة 2002 في المادة 27 منه بأنه (على الرغم من وجود أي نص مخالف في أي قانون آخر، يجوز لأية دائرة أو جهة تابعة للحكومة، في أداء المهمات المناطة بها بحكم القانون، أن تقوم بـ إصدار أي إذن أو ترخيص أو قرار أو موافقة في شكل سجلات إلكترونية...).

وبعبارة أخرى إمكانية اتخاذ القرارات الإدارية بطريقة إلكترونية، وهذا ما يمكن تشريع الأنظمة التي تحدد اختصاصات كل وسيط إلكتروني مؤتمت لممارسة الأعمال

1 انظر: قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية في إمارة دبي رقم 2 لسنة 2002 المادة (2) منه (التعريفات).

الإدارية التي يمكن مزاوتها إلكترونياً. وفي هذا السياق عرف قانون دبي المعاملات الإلكترونية المؤتمتة في المادة (2) منه بأنها (معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات إلكترونية، والتي لا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأية متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي، كما في السياق العادي لإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات).

من جانب آخر يمكن للقضاء أن يستخلص بعض قواعد الاختصاص من المبادئ العامة غير المكتوبة، كما في استخلاصه لقاعدة توازي الاختصاصات، والتي يقصد بها أنه لو وجد نص يحدد اختصاص هيئة إدارية معينة لاتخاذ قرار معين، ولم يحدد النص المذكور الجهة أو الهيئة المختصة بتعديله أو إلغائه، فإن الاختصاص المذكور يتحقق لنفس الهيئة المختصة باتخاذ القرار ابتداءً¹.

ثانياً- خصائص قواعد الاختصاص:

تكون قواعد الاختصاص ذات صفة إلزامية بالنسبة للهيئات والموظفين العموميين، كما إن ركن الاختصاص في القرار الإداري الإلكتروني يتحقق عند الوسيط الإلكتروني المؤتمت بمجرد تحديد البرنامج المختص بالقيام بأعمال معينة دون غيره، وبعبارة أخرى فإن هذا التحديد هو الذي يضيف صفة الإلزام لقيام الوسيط الإلكتروني بهذه الأعمال، وبالنظر إلى هذه القواعد من النظام العام، فإنه لا يجوز مخالفتها سواء من الموظفين أو الأفراد راد المنتفعين وبالتالي يجوز الطعن بمخالفة القواعد المذكورة أمام القضاء في أي مرحلة من مراحل الدعوى، وهذا الحال ينطبق على القرار الإداري الإلكتروني حينما يصدر من وسيط إلكتروني مؤتمت غير مختص بالأعمال المطعون فيها.

كما يمكن للقاضي إثارة عدم الاختصاص من تلقاء نفسه، ولا يمكن تغيير قواعد الاختصاص باتفاق الإدارة مع الأفراد. كذلك فإن صاحب الاختصاص لا يملك صلاحية تفويض اختصاصه إلا بنص القانون. كما يجب الالتزام بعدم التوسع في تفسير قواعد

1De Laubadere – Traite de droit administratif – T.3 – 1ed – p.335.

الاختصاص، إذ ينبغي تفسيرها تفسيراً ضيقاً¹، وبالنسبة للقرار الإداري الإلكتروني فإن هذه المسألة تتخذ شكلاً آخر، إذ أن المفترض بالوسيط الإلكتروني المؤتمت أن يلتزم بالقواعد التي برمج عليها، بعبارة أخرى، إن الطبيعة الإلكترونية لهذا الوسيط تلزمه حرفياً بما تم تزويده به من اختصاصات، فهو لا يملك -حالياً- إمكانية التفسير، بل هو يقوم آلياً بما برمج عليه لأداء الأعمال، وبذلك فإن مبرمج الوسيط الإلكتروني هو الملزم بعدم التوسع في تفسير قواعد الاختصاص، وليس للوسيط الإلكتروني إلا أداء الأعمال المنوطة به حرفياً.

ثالثاً- صور ركن الاختصاص:

يمكن تنظيم الاختصاص بصور متعددة، فقد يحصر المشرع اختصاصاً معيناً بهيئة إدارية واحدة دون غيرها، فيسمى بالاختصاص المانع، كونه يمنع بقية الهيئات من ممارسة هذا الاختصاص²، ولا توجد صعوبة في تفسير إمكانية حصر اختصاص معين لوسيط إلكتروني واحد لممارسة الاختصاص المذكور دون غيره، كبرمجته على تنظييم اساتلام معاملات معينة وتأكيد استلامها دون غيره من الوسطاء.

كما يمكن منح عدة هيئات إدارية إمكانية إصدار قرار معين، ويجوز لكل منها ممارسة هذا الاختصاص، بحيث يصبح الاختصاص متعدد الجهات³ وهنا يمكن تصور هذه الحالة ببرمجة أكثر من وسيط على القيام بعمل معين فيتعدد الوسطاء المبرمجين لأتمتة عمل إداري معين، وقد يتعدد أصحاب هذا الاختصاص ويتنوعون بين وسطاء وموظفين عموميين.

وقد ينص القانون على الاختصاص الجماعي، حينما تسهم أكثر من هيئة في اتخاذ قرار إداري معين يحتاج إلى تعاون هذه الهيئات⁴ فعملية التعيين مثلاً قد تتم بداية باساتلام البيانات وتدقيقها من قبل وسيط إلكتروني يرسلها إلى رئيس الدائرة بعد توفر الشروط المطلوبة ليصدر الأخير قرار التعيين.

1 علي محمد بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 420.

2 شاب توما منصور - القانون الإداري - الكتاب الثاني - بغداد - 1980 - ص 41 وما بعدها.

3 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 162.

4 سامي جمال الدين - المنازعات الإدارية - منشأة المعارف - الاسكندرية - ص 108.

رابعاً- عناصر الاختصاص:

لكي يكون القرار الإداري صحيحاً يجب أن تتوفر فيه عناصر أربعة، وهي: العنصر الشخصي والعنصر الموضوعي والعنصر الزماني والعنصر المكاني:

1- العنصر الشخصي:

ويقصد به أن يصدر القرار الإداري من الهيئة أو الموظف المحدد بالقانون لا تخذ هذا القرار دون غيره، وبالحدود التي نص عليها القانون، وهذا العنصر يتحقق وجوده القانوني بوجود قرار صحيح بالتعيين إن كان صاحب الاختصاص موظفاً عاماً، وقراره بالتشكيل بالنسبة للهيئة الإدارية المختصة. وهذا القرار هو الذي يجعل من الموظف أو الهيئة عضواً تابعاً للدولة له صلاحية وإمكانية التعبير عنها¹. ولذلك فإن العنصر الشخصي في الوسيط الإلكتروني المؤتمت يتحقق باتخاذ قرار يجعل من برنامج إلكتروني معين جهة للتعامل معها وعضواً في الحكومة الإلكترونية له إمكانية اتخاذ القرارات الإدارية.

وإذا لم يوجد مثل هذا القرار في التعيين أو التشكيل، فلا يمكن اعتبار الشخص الطبيعي أو الهيئة عضواً في الدولة. ولذلك تكون القرارات الصادرة عنهما معدومة باستثناء حالة الموظف الفعلي، حيث يمكن تصحيح أعماله والنتائج المترتبة عليها². وعليه فإن الوسيط الإلكتروني المبرمج خارج نطاق الحكومة الإلكترونية وداخل شبكة الانترنت، لا يملك اختصاص ممارسة الأعمال الحكومية وتعتبر القرارات الصادرة عنه معدومة ولا أثر قانوني لها. كما يمكن تطبيق نظرية الموظف الفعلي على الوسيط الإلكتروني المؤتمت بنفس الشروط المحددة لهذه النظرية.

هذا وإن من مفاهيم العنصر الشخصي لركن الاختصاص، هو إن القانون عندما يحدد هيئة أو موظف لممارسة اختصاص معين، فإن هذا الاختصاص يكون شخصياً للجهة المذكورة دون غيرها، واستثناء من ذلك يمكن تطبيق حالات التفويض والحلول والإنابة بعد توافر شروط معينة.

1 علي محمد بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 421.

2 نواف كنعان - المرجع السابق - ص 260.

أ- التفويض:

ويتم بأن يعهد العضو الإداري أو الهيئة الإدارية المختصة بجزء من الصلاحيات إلى عضو أو هيئة أخرى لممارسة هذه الصلاحيات ولمدة مؤقتة، ويشترط لصحة التفويض ما يأتي:

1- أن يكون هناك نص قانوني يجيز التفويض.

2- أن يكون المفوض له عضواً إدارياً.

3- أن يكون التفويض مؤقتاً.

4- عدم جواز تفويض التفويض إلا بنص قانوني.

5- أن يكون التفويض جزئياً لا كلياً.

6- أن ينشر قرار التفويض بشكل أصولي.

والتفويض نوعان، تفويض الاختصاص وتفويض التوقيع، أما الأول فيقتضي إعمالاً وتعديلاً للاختصاص بين أعضاء الإدارة بحيث ينتقل الاختصاص مؤقتاً من عضو إلى آخر. أما التفويض التوقيعي فيقصد به أن يعهد صاحب الاختصاص بتوقيعه إلى عضو آخر لممارسته بدلاً عنه، بحيث يتخذ المفوض له القرار باسم صاحب الاختصاص الأصلي بهدف التخفيف من أعباء هذا الأخير¹. ويمكن تصور عملية التفويض في نطاق الحكومة الإلكترونية، بأن يكون هذا أكثر من وسيط إلكتروني مبرمج لأداء العمل، بعبارة أخرى أن يكون هناك وسيط واحد يمارس العمل الموكل به، وفي الوقت نفسه يتم برمجة أوساط أخرى احتياطية تكون مساندة للوسيط الأصلي، فينص القانون ويرمج الوسيط بشكل يؤدي إلى أن يفوض الوسيط الإلكتروني المؤتمت الأصلي جزء من صلاحياته إلى وسيط آخر لممارستها مؤقتاً، كما لا بد أن الوسيط الأصلي يمارس مهام التعيين والترفيه والاستقالة، ثم حدث زخم في عملية الترفيه، فحينها يتم تفويض هذا الاختصاص إلكترونياً إلى وسيط آخر لممارسة هذا العمل، وهذا بالنسبة لتفويض الاختصاص، أما تفويض التوقيع فنعتقد بأنه ليس بالإمكان تطبيقه بالنسبة للحكومة الإلكترونية، لأنه شخصي أولاً ولأنه بعيد عن تحقيق نتائج عملية ثانياً.

1 انظر: د. سليمان الطماوي - النظرية العامة للقرارات الإدارية - الطبعة الرابعة - 1976 - ص 311 وما بعدها.

ب- الحلول:

ويقصد به الحالة التي يمتنع فيها على صاحب الاختصاص الأصلي من ممارسة اختصاصه بسبب تغيبه مثلاً أو حدوث مانع يمنعه من ذلك، أو لامتناعه شخصياً عن ممارسة هذا الاختصاص، وحينها يتم الحلول للعضو أو الهيئة الإدارية التي عينها المشرع لمعالجة الحالة المذكورة وممارسة الاختصاص لاستمرار ديمومة العمل الإداري¹.

ويمكن افتراض الحلول في مجال القرار الإداري الإلكتروني، حينما يصيب الوسيط الإلكتروني المبرمج الأصلي عطلاً ما كفيروس أو ما شابه، فحينها يكون القانون قد حدد وسيطاً آخر ليحل محل الوسيط الأول في ممارسة الأعمال الإدارية.

ج- الإنابة:

أو الوكالة أيضاً، وهي حالة تعذر ممارسة الاختصاص من قبل صاحبه الأصلي لنفس الأسباب المذكورة في الحلول بيد أن الإنابة تكون عن طريق إنابة عضو أو هيئة إدارية لممارسة هذا الاختصاص عن طريق سلطة عليا تعين النائب حين زوال الأعذار المانعة من ممارسة الاختصاص². والنظرية نفسها تطبق في مجال القرار الإلكتروني، إذ بإمكان سلطة عليا أن تقرر إنابة وسيط إلكتروني لممارسة اختصاص وسيط آخر تعذر عليه ممارسة الاختصاص المذكور لسبب أو لآخر.

2- العنصر الموضوعي:

ويقصد به وجوب اتخاذ القرار الإداري من قبل الموظف العام أو الهيئة الإدارية المختصة قانوناً باتخاذها، فالمعروف أن المشرع يحدد الاختصاصات ويوزعها على الأعضاء الإداريين بشكل يمنع فيه تجاوز هذه الاختصاصات، وإلا أصبح القرار معيباً بعبء عدم الاختصاص، كما لو أصدر وزير ما قراراً إدارياً من اختصاص وزير آخر، أو أن تصد

1 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 173.

2 محمود إبراهيم الوالي - نظرية التفويض الإداري - القاهرة - 1979 - ص 196.

هيئة إدارية قراراً من اختصاص السلطة التشريعية أو القضائية أو حالة اعتداء هيئة إدارية عليها على اختصاص هيئة إدارية دنيا أو العكس¹.

ويبدو جلياً موضوع هذا العنصر في نطاق القرار الإداري الإلكتروني حينما يحدد لكل برنامج مؤتمت اختصاص معين يمنع تجاوزه، كما يمنع على أي موظف أو هيئة إدارية ممارسة هذا الاختصاص في حالة عدم وجود نص قانوني يسمح بذلك، ناهيك عن عدم جواز وضع برنامج يقود إلى التجاوز على اختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية. وإلا أصبح القرار الصادر معيياً بعبء عدم الاختصاص.

3- العنصر الزماني:

ويقصد به إمكانية اتخاذ القرار الإداري خلال مدة زمنية محددة، تتمثل في تاريخ منح الاختصاص للموظف أو الهيئة الإدارية وإلى حين إنجائه. كما في حالة تحديد الوقت بالنسبة للموظف العام لاتخاذ القرار الإداري للمنصب الذي تقلده، فيكون من تاريخ التعيين أو الترقية أو التنسيب أو التوكيل.. الخ، وينتهي بانتهاء هذا التقليد للأسباب المحددة قانوناً. أما إذا تم اتخاذ القرار الإداري خارج نطاق هذه المدة سواء قبلها أو بعدها، فيكون القرار معيياً بعبء عدم الاختصاص² وبالنسبة للوسيط الإلكتروني المؤتمت، فقد يكون محدداً بوقت معين لممارسة اختصاصاته كما لو أن المدة حددت من تاريخ تنزيل البرنامج في موقع الوزارة مثلاً، وإلى حين إنهاء عمله من قبلها حسب ما تراه محققاً للمصلحة العامة، ويكون ذلك باتخاذ قرار استخدام البرنامج وقرار الاستغناء عنه، فإذا ما صدر قرار بالاستغناء عنه، بيد أن الموظف المسؤول أهمل إلغاء أو إيقاف البرنامج واستمر الوسيط في عمله فحينها تكون قراراته معيبة بعبء عدم الاختصاص أو على العكس إذا ما قام مبرمج البرنامج أو الوسيط مثلاً، بتنزيله إلى العمل قبل اتخاذ قرار أعماله، فأيضاً تكون قراراته باطلة كونها لا تستند إلى سند قانوني يجيز ممارسة العمل المكلف به.

1 نواف كنعان - المرجع السابق - ص 260.

2 ماهر صالح علاوي - المرجع السابق - ص 170.

4- العنصر المكاني:

ويقصد به تحديد ممارسة الاختصاص برقعة جغرافية معينة، فقد تمتد هذه الرقعة لتشمل إقليم الدولة بالكامل. كما في اختصاصات رئيس الدولة، ومجلس الوزراء والوزراء وموظفي وهيئات الإدارة المركزية حسب اختصاصاتهم. وقد يقيد صاحب الاختصاص برقعة جغرافية محددة، لا يجوز تجاوزها عند ممارسة اختصاصه، كما هو الحال بالنسبة للإدارة اللامركزية كالمحافظ ومدير الناحية ورئيس البلدية وكذلك الحالة بالنسبة للأقاليم إن وجدت¹. وعلى ذلك فإن لكل صاحب اختصاص نطاق مكاني محدد يسمح له بممارسة اختصاصه فيه، وإذا ما تجاوز هذا النطاق أصبح قراره معيماً بعبء عدم الاختصاص.

ويحدد اختصاص الوسيط الإلكتروني المؤقت باختصاص الجهة التي أعدته وأعملته في النطاق العملي، فإذا ما كانت هذه الجهة مركزية فعندها يكون اختصاص الوسيط المكاني مركزياً يشمل إقليم الدولة كله، وبالعكس إذا ما كانت الجهة لا مركزية.

وما تجدر به الإشارة إلى أن المشرع أحياناً يستلزم اتخاذ القرار الإداري من قبل صاحب الاختصاص في المكان الرسمي المحدد لذلك، كما في اشتراطه اجتماع الهيئة أو اللجنة المختصة في المكان المحدد للاجتماع قانوناً، وإلا أصبح القرار الإداري الصادر في غير هذا المكان قراراً معيماً بعبء عدم الاختصاص².

بيد أن هذه الإشارة لا تنطبق على اختصاص القرار الإداري الإلكتروني ذلك أن الوسيط المؤقت وحالما يدخل حيز العمل يصبح في لا مكان، فهو لا يمكن عده موجوداً أو غير موجود في موقع الوزارة الإلكتروني (Website) مثلاً، في مقر الوزارة أو الـ دائرة المختصة، فهو هنا يصبح موجوداً في كل مكان، في الدولة وفي الدول الأخرى في بقية القارات بل حتى في الفضاء الخارجي حيث تتحكم الأقمار الصناعية بشبكة الانترنت، وبإمكان أي شخص في العالم يدخل على هذه الشبكة الولوج إلى هذا الوسيط.

1 سليمان الطماوي - المرجع السابق - ص 160.

2 نواف كنعان - المرجع السابق - ص 261.

المبحث الثاني

رك . ن الش . كل

إن القرار الإداري هو تصرف قانوني إرادي يصدر عن الإدارة بإرادتها المنفردة، وينبغي أن يتخذ التصرف المذكور شكلاً أو مظهراً خارجياً معيناً بغض النظر عن أوصاف هذا الشكل، فالأصل إن الإدارة غير ملزمة بأوصاف معينة لشكل القرار الإداري، إذ يكفي أن يصدر القرار بشكل يوضح فيه نية الإدارة في اتخاذه وبالطريقة التي يفهمها جمهور المتعاملين معها¹. ورغم ذلك فإن القانون قد يستلزم إتباع إجراءات وشكليات محددة لاتخاذ القرار الإداري، ويطلق عليها بقواعد الشكل والإجراءات في القرار الإداري، والتي إن غابت عن القرار المذكور أمسى معيناً قابلاً للإلغاء².

وقد أولى الفقه هذا الاهتمام بشكل القرار الإداري على استناد كونها ضمانة لحماية مصلحة الأفراد والإدارة معاً، لمنع حدوث أي تسرع أو ارتجال في غير محله يقود إلى اتخاذ قرارات متسرفة مخالفة للقانون تؤدي إلى الإضرار بالأفراد والإدارة³.

وفي نطاق القرار الإداري الإلكتروني، نجد أن القوانين المنظمة للتعامل الإلكتروني، تفسح المجال لاتخاذ الشكل المناسب لهذا القرار وبأي وصف تراه مناسباً، ومع ذلك قد يستلزم القانون شكليات وإجراءات معينة قد تتشابه وقد تختلف عن تلك التي يستلزم توافرها في القرار الإداري العادي، بيد أن المعروف هناك شكليات وإجراءات لم يعرفها القرار العادي سابقاً، وجدت في ظل التعامل الإلكتروني.

أولاً- مصادر قواعد الشكل والإجراءات في القرار الإداري:

تجد قواعد الشكل والإجراءات مصادرها في المجموعات القانونية التي أصب مدرتها بعض الدول لتقنين هذه القواعد⁴. في حين تجد الدول الأخرى هذه المصادر في الدستور

1 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 180.

2 محمد علي بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 428.

3 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 181.

4 De Laubadere - op. cit - p.242.

وفي مختلف القوانين والأنظمة والتعليمات، كما أن القضاء الإداري يستخلص الكثير من هذه القواعد سواء من خلال معالجته لحالات النقص والغموض التي تتركها النصصوص القانونية، أو عن طريق تفسيره لها. فضلاً عن المبادئ العامة للقانون التي تشكل مصدراً مهممة لهذه القواعد¹.

وينطبق على القرار الإداري الإلكتروني ما ينطبق على القرار العادي، إذ يجد هذا القرار قواعد الشكل والإجراءات المتعلقة به، في المصادر سابقة الذكر، وعلى سبيل المثال نص قانون إمارة دبي رقم (2) لسنة 2002 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، على إمكانية استخدام السجلات الإلكترونية في إصدار القرارات الإدارية².

ثانياً- شكل القرار الإداري وإجراءاته:

إن المظهر الخارجي للقرار الإداري قد يتعلق بإجراءات سابقة على اتخاذه كطلب المشورة أو تشكيل لجان معينة أو غيرها، كما أنه قد يتعلق بصياغة هذا القرار.

1- شكل القرار الإداري:

استقر الفقه والقضاء على أن القرار الإداري يمكن أن يتخذ أي شكل تراه الجهة التي اتخذته أنه مناسباً لتحقيق الهدف المرجو منه، وبذلك فإن الإدارة غير ملزمة باتخاذ القرار الإداري بشكل معين، ما لم يلزمها القانون بأوصاف معينة ينبغي أن تتوفر في صيغة القرار الإداري. وعليه يمكن أن يصدر القرار بصورة كتابية أو شفاهية أو رمزية بالإشارة، أو عن طريق التلكس الذي اعتبره القضاء الإداري الفرنسي شكلاً من أشكال القرار الإداري³. وإلى حين ظهور مفاهيم الحكومة الإلكترونية كأن يعتبر (التركس) هو أحدث أجهزة الاتصال وعلى إثره قرر القضاء الإداري الفرنسي اعتباره وسيلة من وسائل تعبيره الإدارة عن إرادتها المنفردة بإصدار القرارات الإدارية.

1 علي محمد بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 429.

2 انظر : المادة (1/27)ب) من القانون.

3 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 182.

ومع ظهور الحكومة الإلكترونية ظهرت أشكال جديدة للقرار الإداري الإلكتروني، فاستناداً إلى قانون إمارة دبي يمكن حسب المادة (1/27/ب) للإدارة العامة (دائرة أو جهة تابعة للحكومة)، أن تتخذ القرارات الإدارية في شكل سجلات إلكترونية، والسجل أو المسند الإلكتروني حسب تعريف قانون دبي (سجل أو مستند يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة إلكترونية على وسيط ملموس أو على أي وسيط إلكتروني آخر، ويكون قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه).

وبذلك يمكن للإدارة اتخاذ شكل إلكتروني للقرار الإداري عن طريق الوسيط الإلكتروني المؤتمت، وهذه الأشكال الإلكترونية هي عبارة عن معلومات إلكترونية، عرفها القانون بأنها (معلومات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب آلي أو غيرها من قواعد البيانات). بيد أن المهم حسب ما استقر عليه الفقه والقضاء سابقاً، وما جاء به قانون إمارة دبي أن يكون هذا الشكل الإلكتروني (قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهمه) أي أن يصدر بطريقة مفهومه للجمهور. كذلك ينبغي أن يتضمن القرار الإداري توقيع متخذه أو التوقيع المجاور، حسب ما يستلزمه القانون، وإلا اعتبر القرار معيباً في شكله¹.

والتوقيع الإلكتروني هو شكل من أشكال القرار الإداري الإلكتروني، وقد عرفه قانون إمارة دبي بأنه (توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق أو إعفاء تلك الرسالة).

ويختلف هذا التوقيع عن التوقيع الكتابي، كما أنه يتميز بتيسير إنجاز المعاملات الإلكترونية وتسهيلها، وهو لا يتم بالطريقة الكتابية التقليدية وإنما عن طريق الحروف أو رموز أو أرقام أو بصمة صوت أو نظام خاص للمعالجة، بحيث يحقق مصداقية القرار أو الرسالة أو الوثيقة الإلكترونية الحاملة لهذا التوقيع. ومثاله الصراف الآلي وبطاقة الائتمانية

1 عثمان عبد الملك الصالح - السلطة اللاحقة للإدارة في الكويت والفقه المقارن وأحكام القضاء - الكويت - 1977 - ص 15 وما بعدها.

المعتمدة كالفيزا كارد مثلاً، فصاحب البطاقة يدخلها في الصراف الآلي لغرض سحب مبلغ من المال، ثم يدخل رقمه السري، ويطلب المبلغ المراد سحبه، فتتم المعاملة بطريقة إلكترونية، وتنجز استناداً إلى توقيع صاحب البطاقة وهو الرقم السري الذي يعد بمثابة توقيع إلكتروني يتخذ شكل أرقام سرية لا يعرفها إلا صاحب البطاقة.

وبذلك فإن القرار الإداري الإلكتروني يمكن أن يتخذ بتوقيع إلكتروني أيضاً، ويتمتع التوقيع المذكور بالحجية وبالقيمة نفسها التي يتمتع بها التوقيع المكتوب، وهذا ما نصت عليه القوانين المنظمة له، كما في قانون إمارة دبي، والقانون التونسي الصادر عام 2000، والقانون الفرنسي رقم 230 لسنة 2000¹.

2- إجراءات القرار الإداري:

الإجراءات هي مجموعة الخطوات والتصرفات والأعمال التي ينبغي على الإدارة اتخاذها قبيل صدور قرارها الإداري، فقد يفرض القانون أحياناً على الإدارة القيام ببعض الخطوات لغرض اتخاذ القرار الإداري، وحينها يلزم عليها إجراء اللازم بهذا الخصوص وإلا اعتبر قرارها معيباً قابلاً للإلغاء ومن أمثلة هذه الإجراءات ما نصت عليه بعض القوانين، الوظيفة العامة من وجوب الإعلان عن الوظائف الشاغرة، قبل التعيين ومقابلة المتقدمين، وفحص الشروط المطلوبة لإجراء عملية مفاضلة بين المتقدمين لهذه الوظائف.

ويمكن عن طريق الوسيط الإلكتروني المؤتمت إجراء قسم كبير من هذه الإجراءات في حين يتعذر حالياً إجراء القسم الآخر، إذ من الممكن أن يقوم الوسيط المذكور، وبعد برمجته ومده بالبيانات، أن يعلن عن الوظائف الشاغرة، وأن يتقدم باستفسارات معينة يتم صياغتها سابقاً، للمتقدمين كشكل من أشكال المقابلة أو التعرف إلى الشخص المتقدم. وهذا ما يحصل فعلاً حالياً على شبكة الانترنت، إذ يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة في أنحاء العالم كافة، وبإمكان الراغبين تقديم سيرتهم الذاتية وما شابه إلى المواقع التي أعلنت عن الوظيفة، حيث

1 عبد الفتاح بيومي حجازي - مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية - الكتاب الثاني - النظام القانوني للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة - دار الفكر العربي - الاسكندرية - 2004 - ص 82-83.

يجري إلكترونياً طلب معلومات من المتقدمين بصيغة مقابلة، وليتم بعد مدة إعلامهم بالموافقة المبدئية وأحياناً النهائية لتولي الوظيفة المعلن عنها.

أما ما يخص إجراء استشارة أو استفتاء لجنة أو هيئة معينة قبل اتخاذ القرار الإداري، والتي تكون إما اختيارية أو إلزامية دون الالتزام بالرأي أو الفتوى. أو تكون إلزامية مع الالتزام بالرأي أو الفتوى المعطاة¹. فإن إمكانية اتخاذ هذا الإجراء تتمثل في وضع بيان لدى الوسيط الإلكتروني المؤتمت، يفرض عليه استشارة جهة معينة والالتزام بهذه الاستشارة.

أما الحالتان الأخريتان، أي الاختيارية في الاستشارة والإلزامية في الإستشارة المشورة، فنعتقد بعدم إمكانية تطبيقها حالياً في نطاق القرار الإلكتروني، وذلك أن الغاية من أخذ المشورة أو النصيحة غير الملزمة هي توضيح الأمور والملايسات، وشرح المفاسل المبهم وإعطاء أكثر من رأي في الموضوع المطروح للتعرف على الخيارات المتاحة صاحب الاختصاص في اتخاذ القرار الإداري، ولحد الآن لم يصل الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة تمكنه من الاستشارة والاختيار بالطريقة التي يمارسها الفرد العادي في نطاق الأعمال الإدارية.

المبحث الثالث

ركب من المحل

يعد القرار الإداري عملاً قانونياً يصدر عن جهة مختصة، ويقود إلى إحداث آثار قانونية معينة، تتمثل في إنشاء أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية، وهذه الآثار هي التي تميز الأعمال القانونية عن الأعمال المادية للإدارة.

وهذه الآثار تمثل أيضاً محل القرار الإداري، فهي جوهر القرار ومادته²، والتغيير الذي يحدث في الوضع القانوني القائم سواء بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء

1 علي محمد بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 431.

2 انظر : المرجع نفسه - ص 437.

مراكز قانونية قائمة، هي محل القرار الإداري، كما في قرار تعيين شخص طبيعى في الوظيفة العامة، فمحل هذا القرار هو إدخال شخص في المركز التنظيمي للوظيفة وبسبب أهمية محل القرار الإداري، يسمى القرار باسم محله، كما في قرار التعيين، وقرار الاستقالة، وقرار التأديب، وغيرها¹.

وعبرت محكمة القضاء الإداري في مصر، عن محل القرار الإداري بقولها (فمن الأركان الأساسية للقرار الإداري أن يكون له محل. وهو المركز الذي تتجه إرادة المصدّر القرار إلى إحداثه، والأثر الذي يترتب عليه حالاً ومباشرة وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية معينة أو تعديلها أو إلغائها، وبهذا يتميز محل العمل القانوني عن محل العمل المادي الذي يكون دائماً نتيجة مادية واقعية)². ولكي يكون محل القرار الإداري صحيحاً، ينبغي أن يكون موافقاً للقانون وقابلًا للتنفيذ، وبذلك يعد القرار الإداري معيباً، إذا ما كان محله مخالفاً للقانون، أو يستحيل تنفيذه³.

هذا وقد تكون للإدارة سلطة تقديرية بشأن اختيار محل القرار الإداري، إذا ما نص القانون على حرية الإدارة في اختيار محل ما أو اختيار غيره أو عدم الاختيار أصلاً، في حين تكون هذه السلطة مقيدة، باختيار محل القرار في حالات أخرى.

وما يتعلق بالقرار الإداري الإلكتروني، فإن محله ينطبق عليه ما ينطبق على محل القرار الإداري العادي، بيد أن محل الأول يكون دائماً محدداً، أي أن الوسيط الإلكتروني المؤتمت ليس له سلطة تقديرية في مجال اختيار محل القرار، كونه مبرمج للقيام بعمل محدد، ولم يصل التطور التقني لحد الآن إلى مرحلة تمكن الوسيط من التفكير لاختيار محل مناسب لقراره، وإن كان من الممكن أن يحصل هذا مستقبلاً.

1 ماهر صالح علاوي الجبوري - المرجع السابق - ص 183.

2 حكم محكمة القضاء الإداري المصرية - في تاريخ 1954/1/16 - مجموعة السنة الثامنة.

3 محمود فؤاد منها - القرار الإداري في القانون الإداري المصري والفرنسي - بحث منشور في مجلة الحقوق - العدد 3 و 4 - 1958 - ص 7.

المبحث الرابع

ركن الغاية .

يقصد بالغاية أو الغرض المهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه من اتخاذ القرار الإداري، فهي النتيجة النهائية التي يستهدف تحقيقها رجل الإدارة. والأصل أن غاية القرار الإداري هي تحقيق المصلحة العامة، وإلا كان القرار معيباً في غاية، علماً أن القرار الإداري هو وسيلة الإدارة لتحقيق المصلحة العامة¹. كما إن الإدارة تلتزم في اتخاذ قراراتها بالأهداف المحددة قانوناً فتعبر هذه الأهداف هي المصلحة العامة، وفي حال مخالفتها تصبح القرارات المتخذة مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة².

وقد ذهب غالبية الفقهاء إلى أن الغاية في القرار الإداري تمثل عنصره ذاتياً، ونفسياً، تكمن في تفكير صاحب القرار الإداري واتجاه رغبته إلى تحقيق المصلحة العامة عند اتخاذ القرار. في حين ذهب اتجاه آخر من الفقهاء إلى أن الغاية تعد ركناً موضوعياً يتمثل في هدف تحقيق المصلحة العامة، والذي بسببه منح الاختصاص لصاحب القرار ليتخذ سعيًا منه لتحقيق هذا الهدف.

والصحيح أنه ينبغي لصحة ركن الغاية في القرار الإداري أن يتوافر فيه الجانبان الذاتي والموضوعي، إذ ينبغي أن يكون القصد الذاتي للجهة الإدارية هو تحقيق المصلحة العامة، كما أن النتيجة النهائية للقرار والتي حددها القانون أي المصلحة العامة، يجب أن تكون موجودة، سواء كانت محددة أو غير محددة، بيد أن القانون هو الذي كرسها في عملية اتخاذ القرار بعيداً عن نفسية متخذه³.

1 علي محمد بدير وآخرون - المرجع السابق - ص 440.

2 نواف كنعان - المرجع السابق - ص 277.

3 محمد مصطفى حسن - الاتجاهات الجديدة في نظرية الانحراف بالسلطة - مجلة إدارة قضايا الحكومة - العدد الثالث - 1979.

أما فيما يخص ركن الغاية في القرار الإداري إلاكتة . روني، فنج مد أن غاية برجة نظام إلكتروني لأتمتة الأعمال هو بلا شك تحقيق المصلحة العامة، بيد أن ذلك لا يظهر لنا غاية البرنامج الإلكتروني المؤتمت. فهل يمكن القول أنه يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة؟

في ضوء الوضع الحالي لا يمكن الدفع برغبة هذا النوع من البرامج في تحقيق المصلحة العامة كونها لا تملك ذكاء أو نفسية أو شخصية ذاتية، ولكن إذا ما تطورت هذه البرامج ووصلت إلى حد ما يعرف بالذكاء الاصطناعي أو التفكير الاصطناعي، فعندها يمكن البحث عن أهداف وغايات هذه البرامج.

وفي وضعنا الحالي من غير الممكن إعمال نظرية العنصر الذاتي أو الشخصي لوصف ركن الغاية في القرار الإداري الإلكتروني، ولكن بالإمكان الاعتماد على فكرة الركن الموضوعي في هذا القرار والقول بأن ركن الغاية في القرار الإداري الإلكتروني هو ركن موضوعي يتمثل في هدف تحقيق المصلحة العامة، هذا الهدف هو الذي من وراءه تم العمل وفق صيغة البرنامج الإلكتروني المؤتمت، لإصدار قرارات إدارية إلكترونية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

وإذا أردنا التعمق أكثر فيمكن القول أن غاية البرنامج الإلكتروني المؤتمت - إن صح القول - هو أتمتة العمل أي إنجازته بالشكل الذي تمت برمجته عليه وليس تحقيق المصلحة العامة. وعليه ينبغي في هذه الحالة العمل وفق وجهة النظر القائلة بأن ركن الغاية، هو ركن موضوعي في القرار الإداري الإلكتروني.

المبحث الخامس

ركن . . من السبب

ركن السبب في القرار الإداري هو مجموعة الحالات القانونية والمادية السابقة على اتخاذ القرار والدافعة للجهة الإدارية لاتخاذته. وعلى ذلك لا يمكن للجهة الإدارية اتخاذ القرار إلا إذا ما توفر سبب قانوني أو واقعي، أو مجموعة أسباب تدفع الإدارة إلى إحداث

أثر قانوني من خلال إصدار قرار إداري. وبذلك فإن أسباب اتخاذ القرار الإداري إما أ أن تكون قانونية وإما أن تكون مادية.

فالأولى قد تتخذ شكل نص دستوري أو نص تشريعي أو مبدأ من مبادئ القانون العام أو حكم قضائي أو غيره من القواعد التي تعد بمثابة قاعدة قانونية تشكل الأسس القانونية للقرار. أما الأسباب المادية أو الواقعية فهي مجموعة الأعمال أو التصرفات أو الوقائع المادية الدافعة لاتخاذ القرار الإداري، كما في طلب الاستقالة، أو حالات الاضطراب الأمني أو البيئي.

وركن السبب في القرار الإداري الإلكتروني لا يختلف في طياته عن الركن في القرار الإداري العادي، فالأسباب المذكورة أعلاه، تدفع بالبرنامج الإلكتروني المؤتمت إلى اتخاذ قراره إذا ما توافرت أسبابه.

بيد أن هناك مسألة تتعلق بسلطة الجهة الإدارية في اتخاذ القرار الإداري، وفيه إذا كانت هذه السلطة مقيدة أم تقديرية. فإذا ما كانت سلطة الإدارة مقيدة بالأسباب المحددة في القانون فليس لها والحالة المذكورة أن تتعدى هذه الأسباب. أما إذا كانت تملك سلطة تقديرية في تحديد أسباب القرار الإداري فلها أن تستند للأسباب التي تراها مناسبة في اتخاذ قراراتها.

ولكن ما يخص القرار الإداري الإلكتروني، فإنه في وضعه الحالي لا يمكن القول بإمكانية البرنامج الإلكتروني المؤتمت على تقدير أسباب القرار، فهو لا يتمتع بالسلطة التقديرية، وأسبابه تكون دائماً محددة على سبيل الحصر، ولكن قد تتطور الأمور ويكون بإمكان البرنامج الإلكتروني المؤتمت إذا ما تم العمل به وفق أسلوب التفكير الاصطناعي، أن يمارس مهام وصلاحيات السلطة التقديرية في تقدير أسباب القرار الإداري الإلكتروني.

الختاتمة

في ضوء التطورات الحاصلة على نطاق أعمال الإدارة، ولاسيما القرار الإداري فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية ألقى بظله على الأعمال المذكورة. ولم تبق أركان القرار الإداري على حالها لاسيما بعد أن بدأت العديد من الإدارات باستخدام أساليب الحكومة الإلكترونية في تسيير أعمالها وذلك بشكل مستقل أو شبه مستقل عن العنصر البشري، وأصبح بإمكان البرامج الإلكترونية المؤتمتة اتخاذ القرارات الإدارية المهمة وغير المهمة.

ولذلك فإن أركان القرار الإداري لم تبق كما هي وسأيرت هذا التطور وما زالت تسايره بحيث اتخذت أبعاداً جديدة ومفاهيم مختلفة.

وفي ما يخص ركن الاختصاص أصبح بالإمكان اتخاذ القرارات الإدارية إلكترونياً وبمعزل عن العنصر البشري، وذلك عن طريق ما يعرف بأتمتة الأنظمة الإلكترونية والذي يقصد به إمكانية ممارسة الأعمال الإدارية ولاسيما اتخاذ القرارات الإدارية بطريقة إلكترونية تجري بشكل مستقل وآلي من دون حاجة للعنصر البشري، إذ ابتكرت برامج إلكترونية تعمل تلقائياً، وتحل محل الموظف العام في ممارسة الكثير من الأعمال الإدارية، فالقرار الإداري الإلكتروني يجري اتخاذه من قبل الوسيط الإلكتروني المؤتمت والذي عرف بأنه (برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له). وعليه فإن الوسيط المذكور هو صاحب الاختصاص في اتخاذ القرارات الإدارية المبرمج لاتخاذها.

أما ركن الشكل فإن القوانين المنظمة للتعامل الإلكتروني، تفسح المجال لاتخاذ الشكل المناسب للقرار الإداري الإلكتروني، ومع ذلك فقد يستلزم القانون شكليات وإجراءات معينة قد تتشابه وقد تختلف عن تلك التي يستلزم توافرها في القرار الإداري العادي فبالإمكان اتخاذ شكل إلكتروني للقرار الإداري اعتماداً على معلومات إلكترونية

عرفت بأنها (معلومات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب آلي أو غيرها من قواعد البيانات).

وبالنسبة لركن المحل فينطبق على القرار الإداري الإلكتروني ما ينطبق على القرار العادي، بيد أن محل الأول يكون دائماً محدداً، أي أن الوسيط الإلكتروني المؤتمت مقيد في مجال اختيار محل القرار ولا يملك سلطة تقديرية كونه مبرمج للقيام بعمل محدد. ولم يصل التطور التقني لحد الآن إلى مرحلة التفكير الاصطناعي التي تمكن الوسيط من التفكير لاختيار محل مناسب لقراره الإلكتروني.

وبما يتعلق بركن الغاية في القرار الإداري الإلكتروني، فلا يمكن القول بوجود غاية ذاتية للوسيط الإلكتروني المؤتمت لتحقيق المصلحة العامة. كونه لا يملك شخصية أو ذاتية، ولكن إذا ما تطورت الأمور وبدأ العمل وفق أسلوب الذكاء الاصطناعي، فعندها يمكن تحديد غاية الوسيط المذكور، ولكن حالياً نعتقد - إن صح القول - إن غاية هذا الوسيط هو إنجاز أو أتمتة العمل المناط به ولذلك لابد من تفسير طبيعة ركن الغاية في القرار الإداري الإلكتروني على أنه ركن موضوعي يتمثل في هدف تحقيق المصلحة العامة، وهو هدف مستقل عن ذاتية الجهة التي اتخذته.

وأخيراً فإن ركن السبب في القرار الإداري الإلكتروني له نفس الأبعاد السارية في القرار العادي، بيد أن الأسباب الدافعة إلى اتخاذ القرار الإداري الإلكتروني هي أسباب محددة على سبيل الحصر لا يملك الوسيط الإلكتروني فيها مجالاً للتقدير لعدم قدرته على التفكير الذاتي على الأقل في الوقت الحاضر.